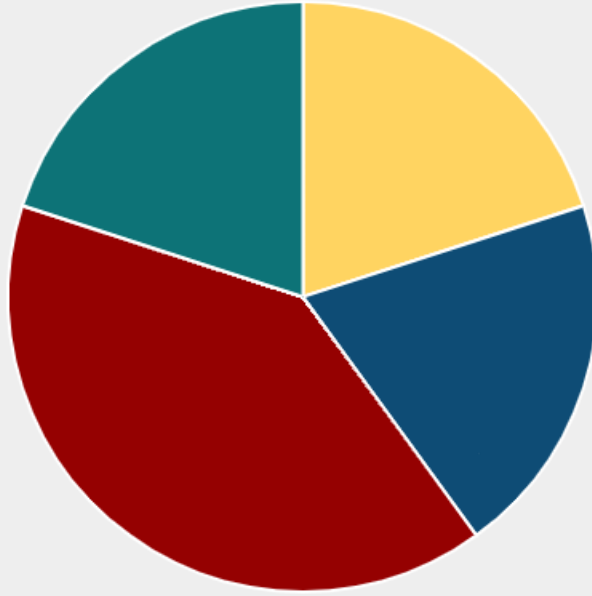


وُشْر

أخبـار مصر



رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يوم . الاثنين 06 نوفمبر 2023



السعودية 20.0%

إسرائيل 20.0%

الحرب على غزة 40.0%

وزير التراث الإسرائيلي 20.0%

مصر تتجه لطرح إدارة وتشغيل المطارات أمام القطاع الخاص

(اقتصاد . العربي الجديد)

قال رئيس مجلس الوزراء المصري مصطفى مدبولي إن الحكومة تعزم خلال الفترة المقبلة طرح إدارة وتشغيل المطارات أمام القطاع الخاص.

وأضاف مدبولي، مساء الأحد، خلال ترؤسه مائدة مستديرة بحضور مسؤولي كبرى الشركات العالمية في مجال النقل واللوجستيات والملاحة البحرية أن القطاع الخاص هو الأجدر لإدارة وتشغيل المشروعات والمرافق المختلفة سواء الموانئ البحرية أو الموانئ الجافة.

ولم يحدد مدبولي المطارات المطروحة أمام القطاع الخاص لتشغيلها وإدارتها، لكن شركة الخرافي الكويتية تقوم منذ 2001 بتشغيل مطار مرسى علم، جنوب شرق مصر، بنظام "T.O.B".

وأكد مدبولي، في الاجتماع الذي عقده على هامش فعاليات "المعرض والمؤتمر الدولي للنقل الذكي والبنية التحتية واللوجستيات للشرق الأوسط وأفريقيا TransMEA2023" الذي تنظمه وزارة النقل تحت عنوان "توطين صناعة وسائل النقل في مصر"، أن الحكومة تحرص على أن يدير القطاع الخاص ويشغل هذه المشروعات بعد الانتهاء منها.

وأشار إلى حرص الحكومة على استكشاف فرص الشراكة مع القطاع الخاص في إدارة وتشغيل خطوط النقل الجماعي.

وأظهر مسح، أمس الأحد، انكماش القطاع الخاص غير النفطي في مصر للشهر الخامس والثلاثين على التوالي في أكتوبر/ تشرين الأول، إذ أثر تواصل التضخم واضطراب سلاسل التوريد ونقص العملة الأجنبية على الأنشطة التجارية.

وتطرق رئيس الوزراء إلى ما اتخذته الحكومة من إجراءات لتشجيع الشركات العالمية على توطين صناعات وسائل النقل والتي تتضمن حزمة جديدة من الحوافز الاستثمارية، من بينها إعفاءات ضريبية كبيرة، لتشجيع الشركات على ضخ المزيد من الاستثمارات في مصر.

ورفعت الحكومة سعر البنزين بنسبة 14%، الجمعة الماضي، مع وجود خطط لرفع أسعار الوقود والطاقة والنقل في مطلع العام المقبل، في إطار اتفاق مع صندوق النقد الدولي يقضي بتحرير سعر الصرف وأسعار الطاقة والوقود، وهو ما يزيد من الأعباء المتوقعة على القطاعات الصناعية والإنتاجية.

من جانبه، قال وزير النقل المصري كامل الوزير أمام المؤتمر ذاته إن الدولة طرحت عدداً من مشروعات النقل على القطاع الخاص، من بينها إدارة وتشغيل وصيانة الخط الرابع والسادس لمetro الأنفاق، وقطارات النقل المميز بالسكك الحديدية، وإنشاء وإدارة وتشغيل وصيانة المناطق اللوجستية بميناء الإسكندرية والموانئ الجافة وغيرها من مشروعات النقل.

ودعا الوزير كافة المستثمرين الدوليين والمحليين المهتمين بصناعة النقل للمشاركة في هذه الفرص والمشروعات الكبرى، مؤكداً استعداد وزارة النقل لبذل كل ما هو ممكن للتعاون والمساعدة في هذا الشأن.

وشرعت مصر في تنفيذ خطة لبيع عدد كبير من شركاتها العامة للمستثمرين الأجانب، ضمن عدة إجراءات أخرى،

في محاولة لتدبير نحو 40 مليار دولار على مدى 4 سنوات، وذلك للوفاء بالتزاماتها الخارجية.

وتعاني مصر من أزمة شحّ دولار متفاقمة منذ ما يقرب من عامين، على الرغم من تخفيض قيمة الجنيه ثلاث مرات في الفترة من مارس/آذار 2022 إلى يناير/كانون الثاني 2023، وفقدان العملة المحلية نحو نصف قيمتها مقابل الدولار.

السياسي: نؤكد محورية دول الجوار لتسوية الأزمة في السودان

(إقليمي ودولي . الأهرام)

قال الرئيس عبدالفتاح السيسي، إن هناك روابط تاريخية تجمع بين مصر وجنوب السودان، مشيراً إلى أن العلاقات متجذرة مع جنوب السودان.

أضاف خلال مؤتمر صحفي مع الرئيس الجنوب السوداني، سلفا كير، أنه بحث مع الرئيس سلفا كير سبل تعزيز التعاون في مختلف المجالات بين البلدين، لافتاً إلى أن الحديث تطرق إلى الأزمة السودانية وتداعياتها على دول الجوار، وتم الاتفاق على التواصل مع الأطراف السودانية لوقف إطلاق النار وحل الأزمة.

وأشار الرئيس إلى أنه اتفق مع سلفا كير إلى تنسيق الجهود لتجنيب الشعب السودان مزيداً من الدمار والتشتيت، مشيراً إلى أنه بحث أيضاً معه ملف سد النهضة.

وأكد الرئيس السيسي، محورية دول الجوار لتسوية الأزمة في السودان

«مدبولي» يترأس اجتماع المجلس التنسيقي للسياسات النقدية لبحث التعامل مع الأزمات العالمية

(اقتصاد . أخبار اليوم)

ترأس الدكتور مصطفى مدبولى، رئيس مجلس الوزراء، اليوم، اجتماع «المجلس التنسيقي للسياسات النقدية والمالية»؛ بحضور حسن عبد الله، محافظ البنك المركزي، والدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، والدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، وأحمد كجوك، نائب وزير المالية للسياسات المالية، ورامي أبو النجا، نائب محافظ البنك المركزي، ومحمد الإبري، عضو المجلس من ذوي الخبرة، والدكتور حسين عيسى، عضو المجلس من ذوي الخبرة.

وقال المستشار سامح الخشن، المتحدث الرسمي باسم رئاسة مجلس الوزراء، إن الاجتماع استعرض تأثيرات الأحداث العالمية والإقليمية- بما في ذلك الحرب الروسية الأوكرانية والحرب في غزة- على الاقتصاد العالمي، حيث تمت الإشارة إلى أن هذه الأحداث أثرت سلباً على معظم الاقتصادات العالمية، وظهر ذلك جلياً في ارتفاع أسعار السلع لاسيما المنتجات البترولية.

وأوضح «الخيشن»، أن الاجتماع تناول كذلك سبل التحوط اللازمة لحماية الاقتصاد المصري من الآثار السلبية التي تخلفها هذه الأحداث العالمية والإقليمية، وتعزيز قدرته على مقاومة هذه الصدمات الخارجية، لاسيما أن مصر جزء من العالم وأي اضطراب عالمي يؤثر علينا بشكل أو بآخر؛ نظراً للارتباط الوثيق بين سلاسل الإمداد والتوريد العالمية.

وأضاف، أن الاجتماع بحث كذلك سيناريوهات التعامل مع الأزمات العالمية والإقليمية الحالية وتأثيراتها المحتملة على النواحي الاقتصادية، خاصة قطاعي السياحة والبتترول.

وفي غضون ذلك، تم التأكيد على أن الحرب في غزة لها آثار سلبية على السياحة، كما أنها تتسبب في موجات من زيادة الأسعار للسلع المختلفة.

وتابع المتحدث الرسمي باسم رئاسة مجلس الوزراء أن اجتماع "المجلس التنسيقي للسياسات النقدية والمالية" استعرض جهود العمل على زيادة معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر، في ظل وجود طلبات لضخ استثمارات جديدة في السوق المصرية، موضحاً أن هذا من شأنه تعزيز الموارد الدولارية.

وقال المستشار سامح الخيشن، إن الاجتماع تابع تنفيذ إجراءات تحسين بيئة الاستثمار، كما تم استعراض الحوافز المخصصة لعدد من القطاعات المستهدف توسيع نطاق الأعمال بها خلال المرحلة المقبلة.

وفي سياق متصل، أوضح "الخيشن" أن الاجتماع تابع تنفيذ إجراءات الإصلاح الهيكلي ضمن المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تتبناه الدولة المصرية، كما تمت متابعة تطورات برنامج الطرقات الحكومية وموقف تقييم الشركات المقرر طرحها الذي يتم بالتعاون مع "مؤسسة التمويل الدولية"، مضيفاً أنه تم التأكيد خلال الاجتماع على أن الحكومة تعمل من أجل تحقيق تمكين أكبر للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، تنفيذاً لما جاء في "وثيقة سياسة ملكية الدولة".

وأشار المتحدث الرسمي باسم رئاسة مجلس الوزراء إلى أن الاجتماع تابع أيضاً تنفيذ إجراءات ترشيد الإنفاق العام التي وافق عليها مجلس الوزراء في اجتماعه الأخير.

16 منظمة حقوقية عربية تدعو إلى فتح معبر رفح: مطلب إنساني عاجل

(إقليمي ودولي . العربي الجديد)

طالبت 16 منظمة حقوقية مصرية وعربية، بضرورة فتح معبر رفح المصري، كمطلب إنساني ملح وعاجل، في ظل الوضع اللاإنساني الصعب الذي يعانيه السكان في قطاع غزة، ومع استمرار العدوان الإسرائيلي الذي انتهك جميع العهود والمواثيق الدولية، فقتل وشرذ النساء والأطفال والشيوخ، واستهدف مراكز الإيواء والمستشفيات.

وتوجهت المنظمات الحقوقية والإنسانية، في بيانها المشترك، الصادر اليوم الاثنين، بدعوة إلى المجتمع الدولي والحكومات -وعلى وجه الخصوص الحكومة المصرية صاحبة المنفذ الوحيد إلى غزة- لفتح معبر رفح على وجه السرعة، لأجل إجلاء الجرحى والمصابين وتقديم العلاج الطبي اللازم لهم، ولضمان دخول المساعدات الإنسانية الضرورية لأهل غزة.

وذكرت المنظمات بالالتزامات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وإلى الامتثال للمواد التالية من بيان جنيف للتعامل مع حقوق الإنسان أثناء الحرب، ومنها المادة 3 التي تنص على "الحق في العلاج الطبي: نحقق أن الجرحى والمصابين يجب أن يتمتعوا بالحماية اللازمة، ويجب أن يكون لديهم الوصول

الكامل إلى العلاج الطبي دون أي تمييز".

وأشار البيان إلى المادة 12 التي تنص على "تسهيل دخول المساعدات الإنسانية: نشدد على أهمية تسهيل دخول المساعدات الإنسانية للمدنيين المحتاجين دون عراقيل غير مبررة"، والمادة 18 التي تنص على "حماية المستشفيات والمرافق الصحية: ندعو إلى حماية المستشفيات والمرافق الصحية وعدم استخدامها في أغراض عسكرية".

فضلاً عن التذكير بالمادة 38 لاتفاقية جنيف للتعامل مع حقوق الإنسان أثناء الحرب، التي تنص على "حماية المدنيين: نشدد على واجب حماية المدنيين وتجنب أي هجمات تشكل تهديداً لحياتهم"، والمادة 55 التي تنص على "الميثاق الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، يلزم الدول الأعضاء بتقديم الدعم للشعب الفلسطيني في تلبية احتياجاتهم الإنسانية الأساسية".

كذلك أشارت المنظمات في الاتفاقية نفسها إلى المادة 55 التي تنص على "رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سليمة ودية بين الأمم المتحدة مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب، وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، تعمل الأمم المتحدة على تحقيق مستوى أعلى للمعيشة، وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد، والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، وتيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها، وتعزيز التعاون الدولي في أمور الثقافة والتعليم".

ولم تغفل المنظمات المادة 13 من الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، التي تشدد على حق الفلسطينيين في الحصول على المساعدات الإنسانية والرعاية الصحية. بالإضافة إلى القرارات الأممية المتعلقة بفتح المعابر الإنسانية، وتيسير دخول المساعدات للمدنيين في مناطق النزاع.

ومن مبدأ إيمانها بأن تحقيق هذه المبادئ والالتزام بمواد بيان جنيف يعتبر أمراً حاسماً للحفاظ على حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية، في ظل النزاعات المسلحة، دعت المنظمات المجتمع الدولي والحكومات، لا سيما الحكومة المصرية، إلى "فتح معبر رفح -دخولاً وخروجاً- بشكل دائم ومستمر لإجلاء الجرحى والمصابين وتقديم العلاج الطبي اللازم لهم، وإدخال المساعدات الإنسانية الضرورية لأهل غزة".

كما طالبت المنظمات بشكل ملح بـ"إصدار قرار دولي يضمن استمرارية فتح معبر رفح من الجانبين، وتوفير غطاء دولي وأمني لضمان ديمومة أمان المعبر وحمايته من أي اعتداء"، و"تأمين وتوفير الاحتياجات المعيشية والصحية كافة لأهل غزة والتكفل بإدخالها بشكل منتظم".

المنظمات الموقعة هي "مركز الشهاب لحقوق الإنسان (SHR)- لندن، ومنظمة افدي الدولية لحقوق الإنسان- بروكسل، ومؤسسة حقهم- الولايات المتحدة، ومنتدى الحقوقيين الجزائريين (FAJ)، ومرصد اليقظة لحقوق الإنسان، والمركز العربي لحقوق الإنسان والسلام الدولي، والشبكة المصرية لحقوق الإنسان- لندن، وجوار لحقوق الإنسان، ومؤسسة نجدة لحقوق الإنسان- لندن، والمرصد العربي لحرية الإعلام- لندن، ومنظمة تواصل لحقوق الإنسان- هولندا، ومنظمة هيومن رايتس مونيتور- لندن، والتنسيقية المصرية للحقوق والحريات- مصر، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان- الأردن، ومنظمة التضامن لحقوق الإنسان- جنيف، ومؤسسة ضحايا التعذيب بتونس- جنيف".

فرنسا: تجري محادثات مع مصر بشأن مستشفى ميداني لجرحي غزة

(إقليمي ودولي . جريدة الشرق الأوسط)

قال وزير الدفاع الفرنسي، في تصريحات نُشرت اليوم الاثنين، إن بلاده تجري محادثات مع مصر لإقامة منشأة طبية عسكرية تشمل إمكانية إجراء جراحات للمصابين بجروح خطيرة في قطاع غزة المجاور.

وستستضيف باريس مؤتمراً دولياً عن الوضع الإنساني في غزة، في وقت لاحق من هذا الأسبوع، وفقاً لوكالة «رويترز».

وقال الجيش الإسرائيلي، اليوم الاثنين، إن طائراته المقاتلة قصفت 450 هدفاً لحركة «حماس» في غزة، في حين قالت وزارة الصحة في غزة إن الغارات الجوية أسفرت عن مقتل العشرات.

وقال سيباستيان ليكورنو، وزير الدفاع والقوات المسلحة الفرنسية، في مقابلة مع صحيفة «لوريان لو جور اللبنانية»: «ما زالت هناك أيضاً مناقشات مع مصر من أجل توفير رعاية صحية عسكرية فرنسية على الأرض، ولا سيما توفير عمليات جراحية لإصابات الحرب».

وأعدت مصر مستشفى ميدانياً في الشيخ زايد على مسافة 15 كيلومتراً من معبر رفد؛ لعلاج من جرى إجلاؤهم من غزة.

وأرسلت فرنسا حاملة طائرات هليكوبتر «تونير» إلى المنطقة، وقال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إنها تهدف إلى دعم مستشفيات غزة.

وتقول مصادر عسكرية إن هذه الحاملة غير مجهزة لتقديم المساعدة الطبية للمتضررين من القصف في المنطقة المحاصرة. ومع ذلك يجهز الجيش الفرنسي حالياً حاملة طائرات هليكوبتر ثانية بمرافق طبية متقدمة. ومن المقرر أن تبحر إلى المنطقة، خلال الأيام العشرة المقبلة.

وذكر ليكورنو: «سيجري إرسال حاملة طائرات هليكوبتر ديكسمود، التي سيجري تعزيزها بقدرات طبية، قريباً إلى المنطقة لتحل محل تونير».

وقال دبلوماسيون إن المؤتمر، الذي سيُعقد في باريس، في التاسع من نوفمبر (تشرين الثاني)، سيبحث أيضاً إقامة ممر بحري لاستخدام الممرات البحرية لشحن المساعدات الإنسانية إلى غزة، لكنه سينظر أيضاً في كيفية استخدام السفن لمساعدة الجرحى الذين جرى إجلاؤهم من غزة.

نيوزويك: التهديد النووي للمسؤول الإسرائيلي يثير غضب المملكة العربية السعودية

(أمني وعسكري . نيوزويك)

اهتمت مجلة نيوزويك برد فعل المملكة العربية السعودية على تصريح مسؤول إسرائيل هدد باستخدام القنبلة النووية في غزة.

وقالت المجلة الأمريكية إن مسؤولين سعوديين تحدثوا بقوة يوم الأحد ضد تصريحات وزير التراث الإسرائيلي أميحي اليهو، التي أشار فيها إلى أن الأسلحة النووية يمكن أن تكون خيارًا في الصراع المستمر مع حماس.

وخلال مقابلة حديثة مع محطة الإذاعة الإسرائيلية كول براما، قال إيهو إنه غير راضٍ عن حجم الرد العسكري الإسرائيلي في غزة ردًا على حماس. ولهذه الغاية، سأل المضيف عما إذا كان الوزير يؤيد استخدام «نوع من القنبلة الذرية» على أراضي غزة «لقتل الجميع».

وأجاب اليهو «هذا خيار».

وردًا على هذا التصريح، وصف مكتب نتنياهو تعليقات إيهو بأنها «منفصلة عن الواقع» وادعى أن القوات الإسرائيلية تعمل على تجنب «غير المقاتلين» في غزة خلال الصراع، على الرغم من تزايد عدد القتلى الفلسطينيين، مما أثار دعوات عالمية لوقف إطلاق النار. كما ادعى الوزير نفسه في وقت لاحق أن تعليقاته حول استخدام الأسلحة النووية كانت «مجازية».

وقال بيان صادر عن مكتب نتنياهو «تصريحات اليهو لا تستند إلى الواقع. إسرائيل والجيش الإسرائيلي يعملان وفقا لأعلى معايير القانون الدولي لتجنب إيذاء الأبرياء. وسنواصل القيام بذلك حتى نصرنا».

وذكر رئيس الوزراء أيضا أنه سيجري تعليق مشاركة إيهو في جميع اجتماعات الحكومة حتى إشعار آخر، حسبما ذكرت صحيفة جيروزايم بوست.

ولم تكن هذه الردود كافية لوزارة الخارجية السعودية التي أصدرت بيانًا شجبت فيه ما اعتبرته تغلغلًا في «التطرف والوحشية بين أعضاء الحكومة الإسرائيلية».

وجاء في البيان «علاوة على ذلك، فإن عدم إقالة الوزير وتجميد عضويته فقط يشكل أقصى درجات التجاهل لكل المعايير والقيم الإنسانية».

تواصلت نيوزويك مع المسؤولين الإسرائيليين عبر البريد الإلكتروني للتعليق.

وعلى الرغم من تصريحات إيهو، لم تؤكد الحكومة الإسرائيلية أو تنفي ما إذا كانت تمتلك أسلحة نووية أم لا. ومع ذلك، يُعتقد على نطاق واسع أن إسرائيل تمتلكها، ولديها قدرات نووية منذ عام 1967. وارتفعت تقديرات مخزونها المزعوم من الصواريخ النووية إلى 400.